المركز المصري لحقوق المرأة

الخـــروج من قلب برميـل بارود

تقـرير

حـالة المـرأة المصريـة عـام 2013

إعـــداد

المركز المصري لحقوق المرأة

تحـــرير

نهاد ابو القمصان

فهرس التقرير

المحتوي	الصفحة
المقدمة	3
القسم الاول: الحقوق المدنية والسياسية	5
1. المرأة ومجلس الشوري المنحل	9
2. المرأة والوظائف القيادية	12
3. المرأة ولجنة تعديل الدستور بعد ثورة 30يونيو	14
4. المرأة والاحتجاجات	19
القسم الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية	21
1. المرأة والتعليم	21
2. المرأة والعمل	22
القسم الثالث: العنف ضد المرأة	23
1.العنف السياسي	23
2.العنف الاجتماعي	26
القسم الرابع: بعض جهود المركز المصري لحقوق المرأة	30
القسم الخامس : توصيات التقرير (النظر الي المستقبل)	

مقدمة

يأتي تقرير حالة المرأة هذا العام مختلفا حيث النصف الاول من العام كانت مصر تحت سيطرة الاخوان المسلمين في حكم الرئيس المعزول مرسي، والنصف الثاني تحت حكم الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور بعد قيام ثورة 30 يونيو، والتي تعد خطوة فارقة في حياة كل امرأة مصرية , فقد تعرضت المرأة في مصر إلى تهديدات طالت حقها في التعليم والعمل والمشاركة فى الحياة العامة والأمان الشخصى , وقد طالعتنا نتائج استطلاع الرأي لمؤسسة طومسون رويترز بأن مصر اسوأ دولة يمكن ان تعيش فيها النساء من بين 22 دولة شملها استطلاع الرأي [1]

فجاء في التقرير ان مصر، البلد الذي يجسد روح الثورة، هي اليوم أسوأ بلد للنساء بين 22 دول الجامعة العربية التي شملها الاستطلاع. وقال الخبراء في تلك الدول الثورة فشلت بشكل لا لبس فيه أن يرقى إلى توقعات المرأة , ونفس النساء الذين تواجدن جنبا إلى جنب مع الرجال، مطالبات بالتغيير الاجتماعي في ميدان التحرير من المتوقع أن يعدن إلى الأدوار التقليدية كأم وزوجة مرة واحدة بعد انتهاء الثورة.والأسوأ من ذلك، أنهن يعانون الآن مزيد من الانتهاكات في الشوارع من أي وقت مضى

كل هذا الأجحاف بحقوق المرأة كمواطنة وانسانة ساهم في خروج المرأة المصرية بصورة غير مسبوقة ضد نظام الإخوان والرئيس المعزول .

وإن كان هذا الخروج لم ينتج أثر مباشر على المرأة المصرية حيث مازالت مصر تحتل المركز 125 من 136 دولة وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام 2013. وبالرغم من تقدم مصر هذا العام درجة عن العام الماضي حيث كانت تحتل المركز 126 الا ان الاداء الكلي لمؤشرات الفجوة بين الجنسين فى تناقص.

فمن حيث عدد النساء فى البرلمان فأن مصر تراجعت مركز واحد عن مركزها فى ذيل القائمة لتحتل المرتبة ال 129 فى عام 2013 من بين 132 مركز.

[1] http://thomsonreuters.com/articles/2013/longing-for-spring

كما تعرضت لأعمال عنف غير مسبوقة دعت العديد من الخبراء للتأكيد على أن الاغتصاب في مصر اصبح سلاح لإسكات النساء، بل ان مرتكبي العنف يفلتون من العقاب ، في اشارة الى بلاغات الاغتصاب الجماعي الذي حدث بميدان التحرير في ذكرى ثورة يناير الثانية .

فشهدت اوضاع النساء خلال النصف الاول من هذا العام العديد من اشكال العنف فى المجال السياسي من تحرش جنسي وصل للاغتصاب للاتي شاركت في الذكري الثانية لثورة 25 يناير، لاستخدام النساء في مظاهرات واعتصامات الاخوان وجعلهن دروع بشرية.

وإن كان بعد ثورة 30 يونيو جاء تمثيل المرأة في لجنة الخمسين لتعديل الدستور تمثيلا هزيلا لا يتواكب مع مدي مشاركاتها في مجالات الحياة، إلا أن الدستور الجديد حصن حقوقا عديدة للمرأة في مقدمتها المواطنة الكاملة لأول مرة في دستور مصري حيث أكد على حق المرأة كمواطن في نقل جنسيتها لأبنائها بموجب المادة 6 ، كما نصت المادة 11 في الدستور على سبعة حقوق للمرأة المصرية فضلا على التأكيد على أن سن الطفولة ثمانية عشر عاما ما يجعل الزواج المبكر جريمه ، أيضا التأكيد على الزامية التعليم لسن 18 عام بالاضافة الى رعاية المرأة المسنه والأكثر فقرا وتهميشا وحجز 25% من مقاعد المجلس المحلي للنساء .وإن كانت القوى السياسية تبنت موقف رافض لكوتة للمرأة في البرلمان إلا أن كوتة المحليات تعد نقله هامه على طريق ادخال النساء الى ماكينة صناعة القرار وبناء كفاءات قادرة على المنافسة بقوة فى انتخابات البرلمان .

عبر التقرير التالي نرصد لاوضاع المرأة المصرية خلال عام 2013.

وينقسم التقرير إلي خمسة أقسام هما:

القسم الاول: الحقوق السياسية والمدنية

القسم الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

القسم الثالث: العنف ضد المرأة

القسم الرابع: بعض جهود المركز المصري لحقوق المرأة

القسم الخامس : توصيات التقرير (النظر الي المستقبل)

القسم الأول: الحقوق السياسية والمدنية.

شهد وضع المرأة المصرية فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية تراجعا كبيرا علي مستوي العالم وعلي مستوي العام الماضي ايضا، فقد احتلت مصر المركز 128 من بين 135 دولة من حيث التمكين السياسي للمرأة وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن منتدي الاقتصادي العالمي عام 2013[2]

بينما في العالم الماضي – 2012– كانت مصر تحتل المركز 125، اي ان هذا العام شهد تراجعا اكبر علي مستوي تمكين المرأة السياسي.

كما تشير بيانات الاتحاد البرلماني الدولي في يوليو 2013 إلي التدني الكبير الذي وصل إليه تمثيل المرأة في البرلمان فقد احتلت مصر المركز المركز ال 139 من بين 189 دولة بواقع نسبة 2% للمرأة داخل البرلمان. و الدولة التى احتلت المرتبة الاولى على مستوى العالم هى رواندا بواقع 56.3% تمثيل للنساء ، تأتى جنوب افريقيا فى المركز ال8 بواقع 42.3% وتحتل موزمبيق المركز 12 بواقع 39.2%.[3] وتمثل الجزائر المركز 27 بنسبة 31,6% من البرلمان الجزائري .

[2] http://www3.weforum.org/docs/WEF_GenderGap_Report_2013.pdf

[3] http://www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010613.htm

ويوضح الجدول التالي ترتيب بعض الدول من حيث المشاركة السياسية للنساء وفق تقرير الاتحاد البرلماني الدولي

الترتيب	الدولة	تاريخ الانتخابات	عددالنواب	عدد النساء	نسبة تمثيل النساء
1	رواندا	9 2008	80	45	56.3%
6	السنغال	7 2012	150	64	42.7%
8	جنوب افريقيا	4 2009	400	169	42.3%
12	موزمبيق	10 2009	250	98	39.2%
21	اوغندا	2 2011	386	135	35.0%
27	الجزائر	5 2012	462	146	31.6%
36	افغانستان	9 2010	249	69	27.7%
38	تونس	10 2011	217	58	26.7%
40	جنوب السودان	8 2011	332	88	26.5%
43	العراق	3 2010	325	82	25.2%
46	السودان	4 2010	354	87	24.6%
74	كينيا	3 2013	350	65	18.6%
78	الامارات العربية المنحدة	9 2011	40	7	17.5%
80	المغرب	11 2011	395	67	17.0%
83	ليبيا	7 2012	200	33	16.5%
95	الصومال	8 2012	275	38	13.8%
103	الاردن	1 2013	148	18	12.2%
129	الكويت	12 2012	65	4	6.2%
136	ايران	5 2012	290	9	3.1%

139	مصر	11 2011	508	10	2.0%
140	عمان	10 2011	84	1	1.2%
141	اليمن	4 2003	301	1	0.3%
142	قطر	7 2010	35	0	0.0%

أما عن الضمانات التى اتخذتها بعض هذه الدول لكى تضمن تمثيل عادل للنساء، فأنه فى حين نصت بعض القوانين الانتخابية فى بعض الدول مثل الجزائر وليبيا والمغرب والسودان وتونس واوغندا على وجود كوتة للنساء، ألا ان الدول التى نصت دساتيرها على تحديد كوتة للنساء فهى روندا والصومال وجنوب السودان. والجدير بالذكر ان الدول التى ترتفع فيها نسبة التمثيل النسائى للمرأة فى البرلمان مثل روندا قد خصصت عدد محدد من المقاعد للمرأة، فى حين ان الجزائر ومصر وليبيا وتونس قد اكتفوا بتحديد كوتا للمرشحين (فمثلا فى مصر الا تخلو القائمة الحزبية من مرشحة ولكن لم يحدد القانون مكانها على القائمة وهو ما انزلقت بسببه نسبة مشاركة المرأة من حوالى 12% فى برلمان 2010 الى حوالى 2% فى برلمان 2012/2011.

وعلي مستوي المشاركة السياسية للمرأة المصرية مقارنة بالنساء في المنظقة العربية فتوضح بيانات الاتحاد البرلماني الدولي خلال شهر مارس الماضي تدني تمثيل المرأة المصرية النيابي في البرلمان مقارنة بنساء الدول العربية.[4]

[4] http://www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010313.htm

ويوضح الشكل التالي

مقارنة تمثيل المرأة المصرية بالبرلمان– المنحل – مقارنة بنساء المنطقة العربية .

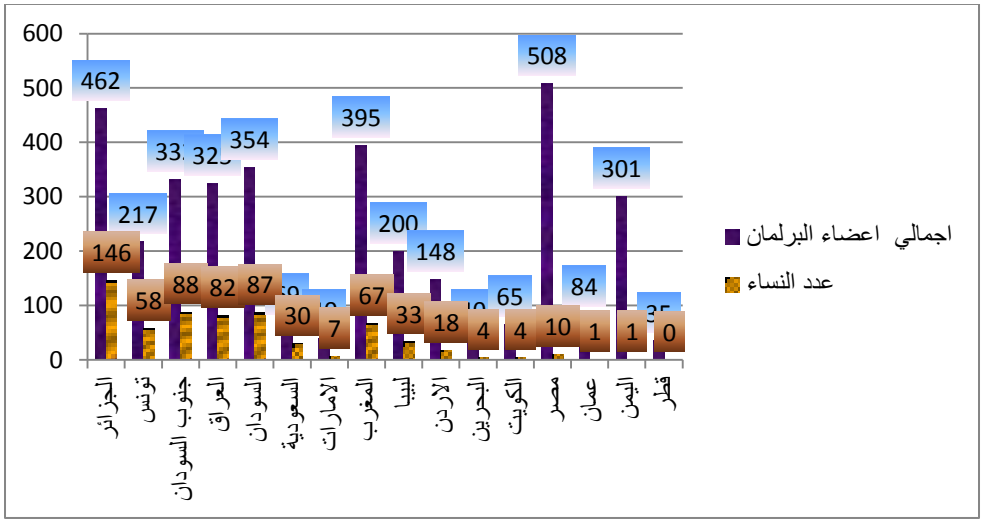

يوضح الشكل السابق ان الجزائر علي قائمة الدول العربية من حيث التمثيل النسائي في البرلمان بنسبة 31.6%، تليها تونس بنسبة 26.7%، ثم جنوب السودان بنسبة 26.5%، وبعد ذلك العراق بنسبة 25.2% تليها السوادن بنسبة 24.6% ثم السعودية بنسبة 19.9% تليها الامارات بنسبة 17.5% ثم المغرب بنسبة 17% تليها ليبيا بنسبة 16.5%، ثم الاردن بنسبة 12.2% تليها البحرين بنسبة 10%، ثم الكويت بنسبة 6.2%، تليها مصر بنسبة 2%، ثم عمان بنسبة 1.2%، تليها اليمن بنسبة 0.3% واخيرا قطر بنسبة 0%.

1. المرأة ومجلس الشوري المنحل

استمر مجلس الشوري منذ انتخابه في يناير 2012 حتي نهاية يونيو 2013، وكان عدد النائبات 12 نائبة – 5 منتخبات و 7 معينات– من اجمالي 270 ، اي ان نسبة التواجد النسائي داخل مجلس الشوري 4.4%

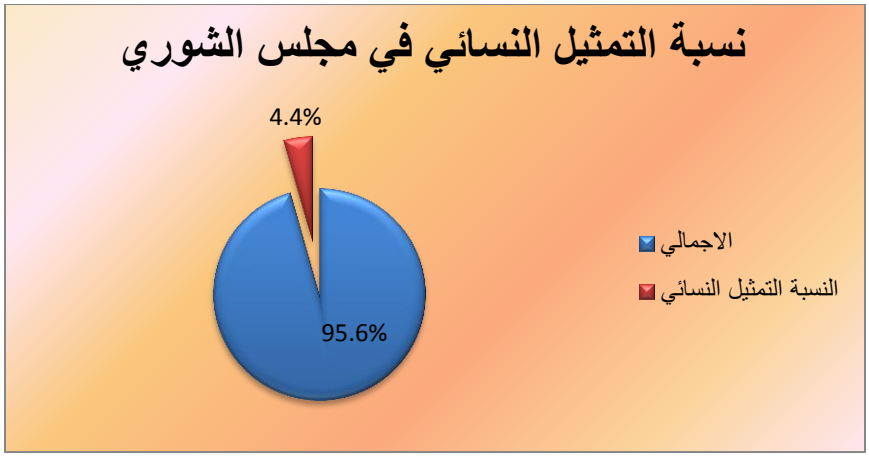

ويوضح الشكل التالي الانتماءات الحزبية للنائبات داخل مجلس الشوري.

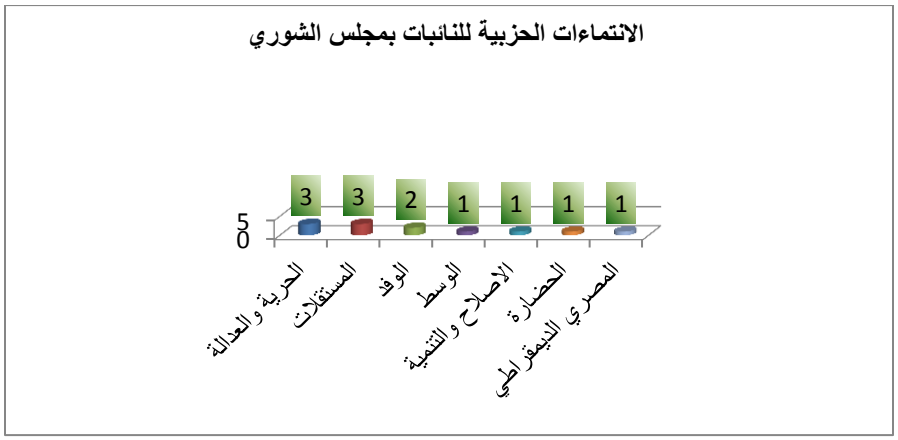

ويوضح الشكل التالي

متوسط استخدام النائبات لأدوات الرقابة البرلمانية خلال 4 شهور من عمر البرلمان.

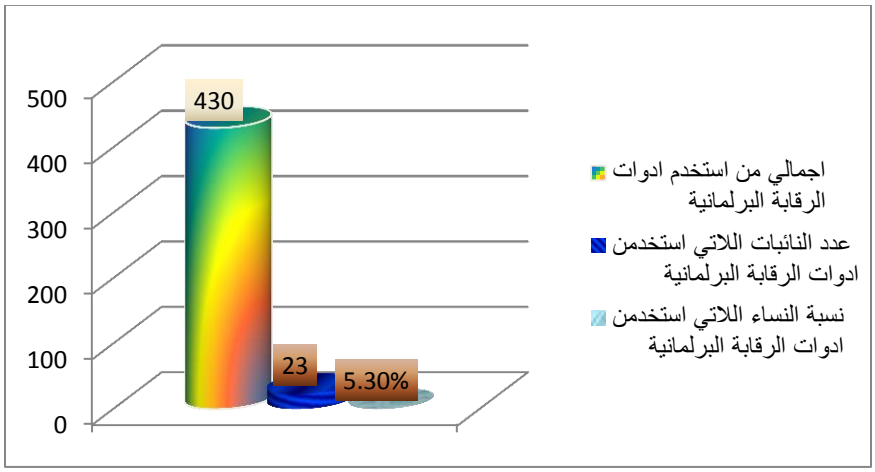

ويوضح الرسم التالي

الانتماءات الحزبية للنائبات الاكثر فعالية في استخدام ادوات الرقابة البرلمانية.

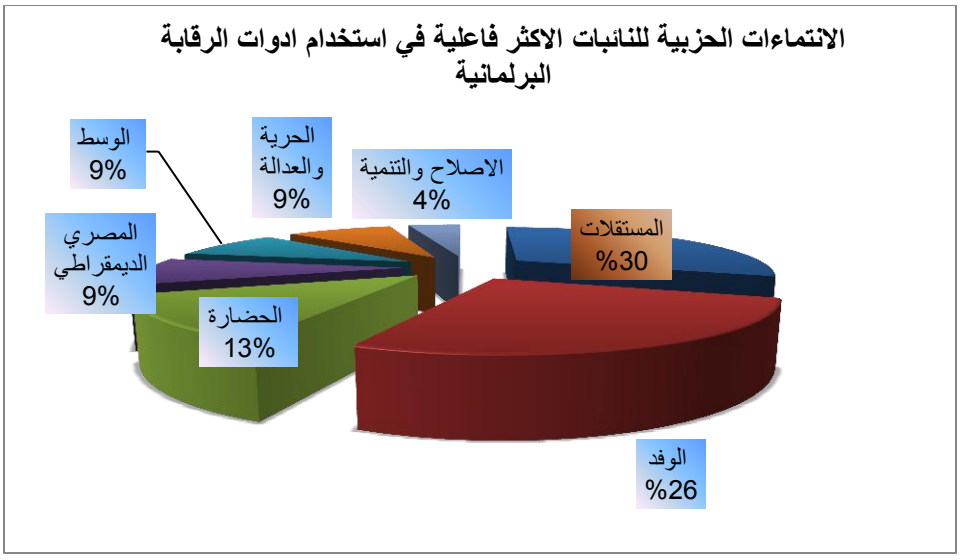

2. المرأة والوظائف القيادية

شهد عام 2013 تدني واضح في مستوي وصول المرأة لمنصب كبار الموظفين والمديرين فقد احتلت مصر المركز 101 من بين 136 دولة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام 2013. وفي هذا تدني حتي عن وضع مصر العام الماضي حيث كانت تحتل المركز 99.

- **المرأة في التشكيل الحكومي**

جري خلال عام 2013 تشكيل حكومتين كان **التشكيل الاول** خلال شهر مايو الماضي ايام حكم الرئيس المعزول، واحتوت الحكومة في هذا التشكيل علي 34 وزارة ولم تحتوي سوي علي وزيرتين فقط هما د. نجوي خليل وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية، ود. نادية زخاري وزيرة البحث العلمي اي كان التمثيل النسائي في حكومة الاخوان بنسبة 5.8% من التشكيل الوزاري ، وكان تم تعيينهما اثناء فترة قيادة البلاد من المجلس الاعلي للقوات المسلحة، اي ان الرئيس محمد مرسي– رئيس البلاد آنذاك –لم يعين اي وزيرة في الوزارة التي تمت خلال فترة حكمه، بالرغم من ادعاءته المستمرة انه مع حقوق المرأة .

اما التشكيل **الوزاري الثاني** الذي اجري هذا العام كان في شهر اغسطس الماضي وبالرغم من الاعلان بأن التشكيل الوزاري سيكون وفق الكفاءات الا ان التشكيل النهائي جاء كالمعتاد بتمثيل زهيد للمرأة لا يتعدي 8% حيث احتوي علي 3 وزيرات فقط من بين 35 وزير هن د. درية شرف الدين وزيرة الاعلام، ليلي الراشد اسكندر وزيرة الدولة لشؤون الدولة، ود. مها سيد زين العابدين وزيرة الصحة والسكان.

وجدير بالذكر انه تم استبعاد وزيرات علي اسس غير مهنية مثل د. داليا السعدني التي كانت مرشحة لتولي وزارة البحث العلمي حيث تم استبعادها بضغوط من حزب النور السلفي لانها غير محجبة ومهتمة بأناقتها!! في حين هي واحدة من افضل 100 مصمم معماري علي مستوي العالم.

كما تم في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي استبعاد القيادات النسائية من مواقع صنع القرار مثل د. ايناس عبد الدايم رئيس الاوبرا المصرية بدون اي مبررات.

- **المرأة ومنصب المحافظ**

جري خلال عام 2013 حركتين لتغير المحافظين كانت الاولي بداية شهر يونيو الماضي، والثانية خلال شهر اغسطس الماضي ولم تحتوي الاولي او الثانية علي اي سيدة بادعاء عدم الاستقرار الأمني، رغم مشاركة المرأة المصرية بفاعلية وقوة في الثورات واسقاط نظام مرسي في ظل مخاطر أمنية عديدة ، ورغم عدم قدرة كثير من المحافظين دخول مقار عملهم إلا بعد عدة أسابيع وفي ظل حراسات أمنية مشددة , وكان الأولى تعيين محافظات من القيادات العليا بالمحافظات يتوافر لديهن الخبرة والقدرة على ادارة المحافظة لما لها من صلة وثيقة بالجماهير وهن كثيرات بدلا من الأستعانة بشخصيات من خارج المحافظات تسلمت عملها تحت حراسات امنية مشددة وظل نصيب المرأة من منصب المحافظ حتى الآن صفر.

- **المرأة والقضاء**

ما زالت المرأة المصرية تواجه مقاومه شديدة في توليها القضاء حيث بلغ عدد القاضيات في مصر الى 42 قاضية منذ آخر تعيين في عام 2007 ، وقد رفض مجلس الدولة المصري تعيين المرأة مارس عام 2010 أستنادا الى ادعاءات عدة منها المادة 11 فى دستور 1971 والتى اعطت للمرأة حقوقها معلقة على احكام الشريعة الأسلامية , ما ساهم فى اساءة استخدام هذه المادة كذريعة لرفض تعيين المرأة قاضية فى مجلس الدولة ، ما يعد إهدار لكفاءات هامه من المتفوقات في كليات الحقوق لصالح تفسيرات دينية ضعيفة واعتبارات غير مقبولة مع زيادة تأثير القوى المحافظة داخل جهاز القضاء في مصر.

الأمر الذى دعا مفتي الجمهورية الدكتور شوقى علام هذا العام لإصدار فتوي بجواز تولى المرأة القضاء والولايات والمناصب العليا بالدولة , وقد جاءت هذه الفتوي بعد جهد كبير للمنظمات الاهلية المعنية بحقوق المرأة في المطالبة بحق المرأة في تولي القضاء , فالمرأة مكلفة مثل الرجل في كل التكليفات وعليها نفس الجزاءات، وهذا ما اكد عليه فضيلة مفتي الجمهورية بقوله:

"إن المرأة مثل الرجل فى سائر التكاليف الشرعية، بل كل خطاب ورد فى النص الشرعى من قرآن أو سنة إنما هو على العموم، أى يشمل الذكر والأنثى...."

وبالتالي فأن وصول المرأة لمنصب القضاء او غيره من المناصب العليا في الدولة ليس ضد الشريعة ولا ضد الدين كما كان يدعي البعض. بل هو حق اصيل للمرأة وجاءت هذه الفتوي تتويجا لجهود المرأة في كافة الميادين ، وايمانا بدورها الحقيقي في مرحلة بناء مصر الديمقراطية، فلا ديمقراطية بإقصاء نصف المجتمع.

وتكمن اهمية هذه الفتوى فى قطع الطريق على كافة المتاجرين بالدين الإسلامى والشريعة لإقصاء المرأة. وتعد نشر للمنظور الحقوقى للدين الإسلامى والتى عملت التيارات الدينية المتشددة على تدميره مما تعد انصاف للشريعة بقدر انصافها للمرأة.

3.المرأة ولجنة تعديل الدستور بعد ثورة 30 يونيو

بعدما شاركت المرأة المصرية في ثورة 30 يونيو بكل قوة وشجاعة ، صدر الاعلان الدستوري 8 يونيو بعد عزل مرسي علي تشكيل لجنة العشرة ولجنة الخمسين لتعديل الدستور المعطل.

- **لجنة العشرة (لجنة الخبراء)**

وبناء علي ذلك تشكلت لجنة العشرة من قضاة وخبراء قانونيين دون مشاركة قاضية أو خبيرة واحدة رغم وجود قاضيات في أعلى المحاكم المصرية وهي المحكمه الدستورية العليا والمكتب الفني لمحكمة النقض . ايضا العديد من أستاذات القانون الدستوري والقانون العام في كليات الحقوق المصرية .

- **لجنة الخمسين لتعديل الدستور المعطل**

وبعد ان انتهت لجنة العشرة او لجنة الخبراء من عملها ، اعلن رئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور تشكيل لجنة الخمسين والذي جاء مخيبا للآمال من حيث تمثيل المرأة، حيث كان تمثيل المرأة بنسبة 10 % فقط ، وهو ما يعد صادم بعد ثورة 30 يونيو التى ساهمت فيها النساء ضد ممارسات الاخوان الإقصائية لهن فجاءت لجنة الخمسين بعد الثورة بفارق 3% فقط عن لجنة الاخوان.

اسماء السيدات في لجنة الخمسين من الاساسي:

- عبلة محي الدين المستشار بوزارة الصناعة.
- ميرفت التلاوي عن المجلس القومي للمرأة.

- الدكتورة عزة العشماوي عن مجلس الامومة.
- مني ذو الفقار عن المجلس القومي لحقوق الانسان.
- الدكتورة هدي الصدة من الشخصيات العامة.

اسماء السيدات في لجنة الخمسين الاحتياطي:

- نهاد ابو القمصان
- الدكتورة مهجة غالب عبد الرحمن.
- مها أبوبكر
- آمنة نصير
- أميمة إدريس
- والدكتورة ليلي تكلا
- صفاء زكي مراد

ورغم العدد المتواضع لعضوات لجنة الخمسين إلا أنهن أستطعن تحصين العديد من الحقوق للمرأة المصرية في كثير من المواد المتعلقة بحقوق الانسان إجمالا والتأكيد على حقوق المرأة على وجة التحديد في المواد التالية :

المادة 6

الجنسية حق لمن يولد لأب مصري او لأم مصرية والاعتراف القانوني به ومنحه أوراقا رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه. ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية.

مادة 11

تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأه والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا فى المجالس النيابية،على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات الهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة

ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا

مادة 180

تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السرى المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة ، علي ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الاعاقة. وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة علي السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وفى سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذى ينظمه القانون.
ويحدد القانون أختصاصات المجالس المحلية الآخري، ومواردها المالية وضمانات أعضائها وأستقلالها.

مادة 19

التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

المادة 53

المواطنون لدي القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين او العقيدة او الجنس او الاصل، او العرق او اللون، او اللغة او الاعاقة، او المستوي الاجتماعي، او

الانتماء السياسي او الجغرافي او لأي سبب آخر. التمييز والحض علي الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء علي كافة اشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

المادة 9

تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.

مادة 89

تُحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسرى للإنسان، وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال الاتجار فى البشر ، ويجرم القانون كل ذلك.

المادة 25

تلتزم الدولية بوضع خطة شاملة للقضاء علي الامية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الاعمار وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني وذلك وفق خطة زمنية محددة.

مادة 80

يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، ولكل طفل الحق فى اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجبارى مجانى، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية.

وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم فى المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسى والتجارى.

لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتي السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الاساسى، كما يحظر تشغيله فى الأعمال التى تعرضه للخطر. كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائى خاص بالأطفال المجنى عليهم، والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه فى أماكن مناسبة ومنفصلة

عن أماكن احتجاز البالغين. وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل فى كافة الإجراءات التى تتخذ حياله.

مادة 93

تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

وتعد مواد الدستور نقله نوعية على مستوى حصول المرأة علي حقوقها.

- فقد تم النص علي امكانية نقل المرأة المصرية جنسيتها لأطفالها من زوج اجنبي وهذا يحد كثيرا من المشكلات التي كانت تتعرض لها النساء المتزوجات من اجانب.
- بالاضافة للنص الدستوري بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل في كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل وان تعمل الدولة علي إزالة اي تمييز وضمان تمثيل مناسب للمرأة في البرلمان.
- بالاضافة إلي حق تولي الوظائف العامة والتعيين في الهيئات القضائية وبهذا يكون ملف عدم الاعتراف بالمرأة في منصب القضاء أغلق لصالح المرأة.
- إلتزام الدولة بتوفير الحماية والرعاية للنساء المسنة والمعيلة والاكثر احتياجا.
- النص علي كوتة في المجالس المحلية بنسبة 25% وتعد هذه الخطوة هامة في طريق المشاركة السياسية للمرأة.
- رفع إلزامية التعليم حتي المرحلة الثانوية وبهذا تقل نسبة الزواج المبكر للفتيات التي كان يلجأ والديها إلي تزويجها في سن مبكرة.
- إلتزام الدولة بالقضاء علي كافة اشكال التمييز بل وإنشاء مفوضية للمواجهة التمييز بكل اشكاله.
- حظر الاتجار بالبشر والتي كانت دائما ضحيته المرأة.

- التزام الدولة بكافة المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها ، وهذا يجعل من المواثيق الخاصة بالمرأة في محل القانون.

4.المرأة والاحتجاجات

كانت المرأة عاملا مشتركا في كافة مراحل الحراك الشعبي حيث شاركت بكل قوة وصمود في كل الوقفات الاحتجاجية ضد نظام الإخوان، فضلاً عن تواجدها اللافت في ثورة 30 يونيو ، والخروج الكبير في 26 **يوليو ومن أمثلة ذلك:**

- نظم عدد كبير من النساء، في فبراير الماضي، وقفة احتجاجية، بميدان طلعت، ضد الإرهاب الجنسى الذى يمارس ضد نساء مصر بطريقة ممنهجة.
- انطلقت في فبراير الماضي، مسيرة نسائية من ميدان طلعت حرب، بعنوان "رجالة مصر ما تتعراش"؛ اعتراضًا على ما تم أمام قصر الاتحادية من سحل المواطن حمادة صابر، وكذلك ما تتعرض له البنات في الشوارع والميادين من ظاهره التحرش.
- نظمت عشرات النساء مسيرة من ميدان طلعت حرب إلى دار القضاء العالى تحت شعار "من دولة القانون للجميع"، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمى للمرأة، للتأكيد على ضرورة حصول المرأة على حقوقها الكاملة فى المجتمع، بمشاركة عدد من الحركات والمنظمات النسائية، منها شفت تحرش، وفؤادة واتش، وبهية يا مصر.
- نظمت عدد من النساء في ابريل الماضي، وقفة صامتة، أمام كنيسة مارجرجس بمدينة المنصورة، لإدانة أحداث العنف والاعتداء على الكاتدرائية المرقصية بالعباسية، وإعلان تضامنهن مع الأقباط.
- وفي ابريل الماضي نظم العشرات ، وقفة احتجاجية أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون ماسبيرو، للمطالبة بإقالة صلاح عبد المقصود وزير الاعلام، لأسلوبه مع الصحفيات والإعلاميات الذى يحمل إيحاءات جنسية. ورفع المحتجون خلال وقفتهم "الأحذية" ولافتات مكتوبا عليها "سيادة الوزير المتحرش.. تحب تاخد فين"، "مش تحرش بصحفية ده تحرش ببهية".

- كما امتدت الوقفات الاحتجاجية للنساء خارج القاهرة لعدد من المحافظات منها تنظيم سيدات وفتيات الشرقية (محل سكن الرئيس المعزول مرسي) وقفة احتجاجية أمام ديوان عام المحافظة، شارك فيها عدد من النشطاء، اعتراضا على التحرش وسحل المتظاهرين، وللتأكيد على حقوق المرأة السياسية والاجتماعية بالدستور، ووقف الدعوات التى ينادى بها تيار الإسلام السياسى،- خلال فترة حكم الرئيس المعزول مرسي- للمطالبة بالممارسات القمعية تجاه المتظاهرين.

- مشاركة النساء من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في ثورة 30 يونيو لاسقاط الفاشية الدينية ، وقمع الحريات باسم الدين.

- نظمت "الناشطات والمنظمات النسائية" وقفة احتجاجية في اغسطس الماضي، أمام المفوضية الأوروبية بشارع جامعة الدول العربية، لدعم الحرب على الإرهاب وادانة موقف الاتحاد الأوروبي المتخاذل في دعم الشعب المصري وارادته في ثورة 30 يونيو.

- نظمت بعض الحركات النسائية وقفة احتجاجية للنساء امام مجلس الشوري في نوفمبر الماضي اعتراضا علي المادة 11 من مسودة دستور لجنة الخمسين لعدم تخصيص كوتة للمرأة في الانتخابات البرلمانية.

القسم الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

1.المرأة والتعليم

احتلت مصر مركز متدني من حيث وصول النساء للتعليم فقد احتلت المركز ال 108 علي مستوي 136 من حيث الوصول لتعليم، وفق تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي،

بالاضافة إلي ذلك شهدت مناهج التعليم تخريب متعمد وتغيير لصورة المرأة في محاولة لتنميط دور المرأة المصرية وفقا لتوجه جماعة الاخوان المسلمين فضلا عن العديد من الممارسات العنصرية والتمييزية من مدرسين في المدارس تجاه الطالبات لأسباب ذات صلة بالقناعات السياسية منها :

- قيام وزارة التربية والتعليم خلال شهر فبراير الماضي بتوزيع بعض النشرات علي جميع المدارس الاعدادية تخبرهم قيامها بإلغاء أجزاء كبيرة من المنهج الدراسي لمادة التاريخ، منها دور المرأة المصرية بداية من القرن الماضي، مرورا بثورة 1919، حتي دورها في ثورة 25 يناير 2011.
- قيام مديرة مدرسة إعدادية للفتيات بالعامرية في محافظة الأسكندرية بحرمان طالبة متفوقة برياضة الكاراتيه، من الانضمام إلى زميلاتها في صورة تذكارية لتكريمهن، وذلك بسبب كون الطالبة غير محجبة.

2.المرأة والعمل

مازالت النساء في مصر يعانون من المستوي المتدني في اتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية، فقد احتلت مصر هذا العام المركز 125 من بين 136 دولة علي مستوي العالم من حيث اتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية، وهذا التدني ايضا عن العام الماضي ففي العام الماضي كانت مصر تحتل المركز 124 اي ان مصر في تدهور مصر فيما يخص حقوق النساء.

وفي الواقع هناك عدة عوائق امام النساء للمنافسة علي قدم المساواة مع الرجال في سوق العمل علي حسب ما جاء في تقرير البنك الدولي:

- لا تزال النساء تواجه قيودا كبيرة في حرية الحركة والاختيار.
- رادءة التعليم والضعف الشديد في المطابقة بين ما تتم دارسته وبين ما يطلبه القطاع الخاص من مهارات للعمل.
- ينظر اصحاب العمل للنساء علي انهن اكثر كلفة واقل انتاجية مقارنة بالرجال.
- يوجد لدي النساء مخاوف حول سمعتهن وسلامتهن عند العمل في القطاع الخاص.[5]

وتعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو فرصة غير مسبوقة للضغط من اجل وجود اجراءات حاسمة تمكن المرأة من المنافسة بقوة وعلي قدم المساواة مع الرجال في سوق العمل واتاحة الفرص للمشاركة الاقتصادية.

[5]. تقرير البنك الدولي، فتح الابواب المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

القسم الثالث: العنف ضد المرأة

تعرضت النساء علي مدار عام 2013 لعديد من اشكال العنف الموجه ضدها سواء كان عنف سياسي او العنف اجتماعي ، من اشكال **العنف السياسي** الذي تعرضت له النساء:

1.الاخوان المسلمين واستخدام المرأة في مظاهراتهم واعتصامتهم

كانت قضية المرأة وحقها في التظاهر، وما تتعرض له في المظاهرات من اعتداءات، أحد أبرز علامات التحول والتغير الكبيرة في مسيرة جماعة الإخوان، وتلون مواقفها.

فظهر جليا الكيل بمعاريين لرؤية الاحداث عامة وفيما يخص حقوق المرأة علي وجه التحديد هو اسلوب تنظيم الاخوان المسلمين ، فلا احد ينسي طوال فترة حكم الرئيس المعزول مرسي الصيغة الذكورية التي كان يتحدث بها النظام بالاضافة إلي المحتوي الذكوري البحت لكل المسيرات المنبثقة من الاخوان ، و إدعائهم ان صوت المرأة عورة، وانه لايجوز اختلاط المرأة في مجتمع الرجال فمجتمع المرأة هو بيتها ، بل وصل الامر إلي اتهام الناشطات السياسيات اللاتي يتظاهران ضد نظام مرسي بانهم ممولات من الخارج ، فجاء على لسان منال أبو الحسن أمينة المرأة بحزب الحرية والعدالة، أن تظاهر المرأة دفاعا عن حقها "امتهان لكرامتها" متسائلة "أليس لها زوج أو أخ أو ابن يدافع عنها؟"، فضلا عن تصريحها بخصوص المشاركات في مسيرة "الحرائر" ضد الاعتداء على الفتيات وسحلهن، انهن ممولات ولديهن أجندة خاصة وأن من شارك منهن في المسيرة لم يشارك في الثورة أصلا .

بل ان لجنة حقوق الانسان بمجلس الشوري المنحل والذي كان يحمل اغلبية من التيار الاسلامي جاء علي لسانهم بتاريخ 11 فبراير 2013 ان تعرض عدد كبير من الناشطات للتحرش الجنسي بل والاغتصاب اثناء الذكري الثانية للثورة يناير بانهن السبب في تعرضهم لهذه الانتهاكات الجنسية لانهن نزلن المظاهرات بجانب الرجال .

اما بعد عزل الرئيس مرسي اضحي باتت المرأة الإخوانية في مقدمة صفوف الجماعة المطالبة بعودة محمد مرسي، بعدما اعتاد رجال الإخوان استخدامها كدروع بشرية للقيادات. بالاضافة لظهور العديد من السيدات

علي منصة اعتصام رابعة العدوية " غير السلمي " ، مؤكدين علي ان مشاركة المرأة هو جزء من واجبها للدفاع علي الشرعية، وبعد ان كان صوت المرأة عورة اصبح الآن صوت المرأة هو المحرك للمسيرات.

وظهر جليا استخدام تنظيم الاخوان المسلمين للنساء واستغلالهم خاصة خلال فترة اعتصامهم في منطقتي رابعة العدوية ونهضة مصر، بداية من استخدام النساء كدورع بشرية بجعلهم في مقدمة صفوف المسيرات، مرورا بالاستغلال الجنسي من خلال ما كانوا يدعونه من جهاد النكاح.

وفيما يلي رصد لبعض هذه الانتهاكات.

رصد لاشكال الانتهاكات

التي تعرض لها الاطفال والنساء اثناء اعتصامات رابعة العدوية ونهضة مصر.

- استخدام النساء كدروع بشرية

دأب الاخوان في مسيراتهم بعد عزل مرسي في 30 يونيو علي جعل النساء في مقدمة صفوف المسيرات والمظاهرات حتي اذا تم التعرض للمسيرة يتم الاعتداء علي النساء، فيتاجرون بعد ذلك بدمائهن وان سقط منهن ضحايا، وهذا بالفعل ما حدث اثناء مسيرة لانصار مرسي في المنصورة حيث كانت النساء في مقدمة صفوف المسيرة وتعدي عليهم مجموعة من البلطجية مما ادي ان لقيت 3 سيدات من المسيرة مصرعهن.

- التحرش الجنسي

رصدت المنظمات الحقوقية منذ الموجة الثانية للثورة المصرية 30 يونيو، ومنها هيومان رايتس واتش حوالى 100 حالة تحرش على هامش المظاهرات المضادة لمرسى . بالاضافة الى إدانة مجموعات مناهضة التحرش ومنها "قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي الجماعي" التى ترصد حالات التحرش الجنسى فى ميدان التحرير وادانوا فى بيان لهم "استغلال بياناتها لتحقيق مكاسب وأغراض سياسية، في الوقت الذي تجاهلت فيه الرئاسة هذه الحوادث خلال العام الماضي، بل وحملوا مسئوليتها للواتي تعرضن إلى اعتداء.

- جهاد النكاح

في ضوء لما يعرف بجهاد النكاح نجد ان جماعة الاخوان المسلمين بالفعل قامت بخطف واجبار عدد من السيدات للممارسة جهاد النكاح ومن ذلك:

- قدمت ربة منزل بلاغ لمحاولة بعض السيدات المنقبات بخطفها وتقديمها للرجال الاعتصام في رابعة العدوية لجهاد النكاح، حيث تؤكد انه اثناء سيرها فؤجئت ببعض السيدات يفتشونها وطلبوا منها الانضمام الي الاعتصام مقابل مبلغ مالي وعندما رفضت اختطفوها داخل حديقة الاورمان واستجوبوهاعن سبب حضورها بالقرب من الاعتصام وتأييدها للسيسي ثم اخبروها انهم سيقدموها

الي الرجال المعتصمين لممارسة نكاح الجهاد وتعدوا عليها بالضرب محدثين اصابات في وجهها ورقبتها وجرح قطعي في راسها الا انها تمكنت من الهرب.

- قامت فتاتين تنتميان للتيار الاسلامي بتحرير محضرين بقسم اول مدينة نصر لمحاولة الاعتداء الجنسي عليهن بدعوي جهاد النكاح خلال تواجدهن في اعتصام رابعة العدوية.
- تركزت مسيرات واحتجاجات انصار الرئيس المعزول على المرأة الفقيرة والمهمشة والاستغلال الواسع للفئات المستفيدة في شبكة الجمعيات الاخوانية .
- انتقلت احتجاجات انصار المعزول الى طالبات الجامعات اللاتى خرجن لمسيرات مبكرة فى السابعة صبحا قامت بقطع الطريق على المارة وايقاف حركة المرور ونتيجة رفض الأهالى واصحاب المصالح حدثت مشادات تطورت الى اعمال بلطجة واعتداء على المارة واصحاب المحلات , وتم القبض علي المنظمات واحالتهن الى محمة الجنح بتهم قطع الطريق والبلطجة , قضت محكمة جنح الإسكندرية، بالحكم على 21 من فتيات وسيدات الإخوان، اللاتي شاركن في قطع طريق الكورنيش بالإسكندرية، بالحبس 11 سنة وشهرا للسيدات البالغات، والأحداث منهن إيداعهن إيداعا مفتوحا في إحدى دور رعاية الأحداث، وتم استئناف الحكم وتخيفضه الى احكام مخففة تصل الى شهور وحد اقصى سنة مع وقف النفاذ حرصا على مستقبل الطالبات
- تصاعدت وتيرة عنف طالبات الاخوان بصورة غير مسبوقة في ثماني جامعات مصرية وصلت الى الاعتداء على الأستاذات لاسيما فى جامعه الازهر وامتدت للاعتداء على الطالبات لاجبارهن على عدم الانتظام بالدراسة في محاولة لتسويق نجاحهن في الاضطراب على الدراسة.
- تطور عنف طالبات الاخوان فى جامعه الازهر "الكليات غير مختلطة وهيئه التدريس جميعها من الاستاذات" الى تجريد أستاذتين جامعيتين من ملابسهما وتصويرهما عاريات وبث صورهما على شبكة الانترنت , ومازالت التحقيقات جارية فى هذه الوقائع .

2. استهداف الناشطات

شهد عام 2013 خاصة الفترة التي كان فيها الرئيس المعزول في الحكم استهداف للناشطات النساء في مختلف المجالات، ومن أمثلة ذلك :

- ❖ الأعتداء على عدد كبير من الصحفيات والمصورات أثناء تأدية عملهن فى تغطية المسيرات والمظاهرات الأحتجاجية خلال فترة حكم الرئيس المعزول مرسي– النصف الاول من عام 2013–
- ❖ التحقيق مع الدكتورة منال عمر أستاذة الطب النفسي بتهمة إهانة الرئيس المعزول مرسي بسبب قيامها بتحليل لشخصية رئيس الجمهورية في أحد البرامج التليفزيونية.
- ❖ تعرض الناشطات النساء في احداث وتظاهر قصر الاتحادية للعنف من قبل افراد مؤيدين للرئيس محمد مرسي، حيث تم استخدام العنف المفرط في فض الاعتصام بشكل عام ومع الناشطات على وجه التحديد.
- ❖ تعرض المناضلة شاهندة مقلد للاعتداء من احد الاخوان عندما جري تكميم فمها وهي تهتف "الاخوان اعداء الله " اثناء هجومهم ومحاولتهم فض احد الاعتصامات.
- ❖ التعرض للتحرش الجنسي الجماعي خلال الذكري الثانية لثورة 25 يناير ، والذي كان تحرش جنسي– سياسي الهدف منه إبعاد النساء عن الحياة السياسية بأي شكل.
- ❖ التعدي علي الناشطة مرفت موسي امام مقر مكتب الارشاد بالمقطم خلال يوم المرأة المصرية لقيامها هي وبعض الناشطين برسم جرافيتي يعبر عن رفضهم لسياسة الاخوان ، الامر الذي اعتبرته جماعة الاخوان اهانة لهم فقام احد شباب الاخوان بالتعدي بالضرب عليها.

اما عن اشكال **العنف الاجتماعي** التي تعرضت له النساء علي مدار العام المنتهي تمثل في التحرش الجنسي.

وقد اصدرت هيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالتعاون مع معهد التخطيط القومي والمركز الديموجرافي بالقاهرة ومدن امنة دراسة عن التحرش الجنسي في مصر تحت عنوان""**دراسة طرق وأساليب القضاء على التحرش الجنسى فى مصر**"

وقد انتهت الدراسة إلي عدة نتائج منها:

- ان 99.3% من المبحوثات لتعرضهن شخصياً لنوع من انواع التحرش.
- أن 49.2 %هي نسبة السيدات المصريات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي يومياً، يليها 19.2% من السيدات اللاتي يتعرضن للتحرش أسبوعياً، ثم 7.3% يتعرضن للتحرش شهرياً.

أكدت 67,1 % من المبحوثات أن كل البنات تتعرض للتحرش بغض النظر عن لبسها أو شكلها أو كلامها أو مشيتها، و رأت 87.7% بان كل الطبقات الاجتماعية للنساء عرضة للتحرش الجنسي.

- اكدت 68.9% من العينة ان التحرش يحدث في كل الأوقات .واكدت 68.5% ان كل الاعمار تقوم بالتحرش الجنسي.
- اما بالنسبة للتحرش الجنسي قبل ثورة 25 يناير وبعدها فقد اكدت 48.9% ان التحرش الجنسي بعد الثورة اكثر، فين حين ان 44% رأوا بعد الثورة مثل قبل الثورة، و7 % بعد الثورة اقل.
- وبسؤال المبحوثات عن اجزاء الجسم التي تعرضت للمس جاءت الاجابات كالتالي:
- 54.5% الصدر، 13.5% المؤخرة والارداف، 7.1% كل الجسم.

تعرضت النساء خاصة خلال فترة حكم الرئيس المعزول مرسي لمختلف اشكال الانتهاكات ، خاصة اثناء تواجدهن في الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات، حيث تعرضت العديد من النساء لتحرش جنسي وصل لحد الاغتصاب اثناء الذكري الثانية لثورة 25 يناير.

حيث كان يتم الاعتداء علي المتواجدات بميدان التحرير بطريقة ممنهجة حيث تقوم مجموعة من الرجال بالاعتداء على النساء اللواتي يتواجدن بمفردهن أو محاولة ابعادهن عن زملائهن وبشكل يتزامن مع تزايد سريع في أعداد أفراد المجموعة المعتدية، ومن ثم يجري سحل الضحية إلى داخل حلقة من التجمعات الكبيرة وتقوم مجموعة من الأيادي وحتى الأسلحة في بعض الأحيان إلى الوصول إلى جسد الضحية وانتهاكه مع محاولة نزع ملابس الضحية عنها.

الامر الذي دعي منظمة العفو الدولية إلي اصدار بيان موجه للرئيس الجمهورية انذاك –محمد مرسي–

تدعوه فيه إلى اتخاذ إجراءات حاسمة تكفل إنهاء التحرش بالنساء في مصر.

والغريب في الامر تصريحات بعض المسؤولين علي حوداث التحرش الجنسي، فنجد:

- ان لجنة حقوق الانسان بمجلس الشوري القت اللوم علي الفتيات اللاتي تعرضن للتحرش في ميدان التحرير في الذكري الثانية للثورة25 يناير ، فورد علي لسان اللواء عادل عفيفى قائلا "اللى نازلة عارفة انها وسط بلطجية وشوارعية يجب ان تحمى نفسها قبل ان تطلب من الداخلية ذلك وضابط الشرطة مش قادر يحمى نفسه".وأضاف "فى بعض الاحيان تساهم الفتاة فى اغتصابها بنسبة 100 % لانها وضعت نفسها فى هذه الظروف".
- شن الشيخ أحمد محمود عبد الله، الشهير بـ"أبوإسلام"، هجومًا حادًا على النساء اللاتي ينددن بتعرضهن للتحرش داخل ميدان التحرير، وقال هن لسنا خطأً أحمر كما يقول البعض إنما هن "صليبيات" وأرامل، مؤكداً أنهن ذاهبات إلى الميدان من أجل أن يغتصبن.
- بل وصل الامر إلي تحرش وزير الاعلام صلاح عبد المقصود بالاعلاميات اكثر من مرة، ففي خلال حفل توزيع جوائز مصطفي أمين وعلي أمين الصحفية، حيث كان رده علي سؤال إحدي الصحفيات "هي فين حرية الصحافة ؟" فقال لها الوزير " ابقي تعالي أقولك فين"
- وكرر نفس الجملة في مؤتمر صحفي حيث قال ردًا على سؤال لمراسلة قناة "الحياة" عن محتوى قنوات التلفزيون المصري "سأقول لك كما قلت لزميلتك من قبل "تعالي وأنا أقولك أين المحتوى"
- ادلي هشام قنديل رئيس الوزراء في حكومة الرئيس المعزول مرسي بتصريحات لعدد من الصحفيين بأن نساء بنى سويف يذهبن للغيطان لقضاء حاجاتهن فيتم اغتصابهن وأن سبب إصابة الأطفال بمرض الإسهال ببني سويف هو عدم نظافة الأم الشخصية.
- بل ان حوداث التحرش الجنسي اصبحت مقترنة بعنف ممنهج اخر ، ومن امثلة ذلك وليس الحصر:
- تحرش شاب بطالبة اثناء سيرها بالطريق في منطقة المنيب فتوقفت لمعاتبته إلا أنه ألقى مادة كاوية على جسدها مما أدى لإصابتها بعدة حروق.

- قام شاب مجهول بإلقاء مادة كاوية علي فتاة اثناء سيرها بالطريق، دون اي اسباب الامر الذي نتج عنه اصابة الفتاة بحروق من الدرجة الاولي والثانية والثالثة، مع احتياجها لعملية جراحية بعد فترة طويلة من العلاج.

مواجهة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة

1.وثيقة العنف ضد المرأة

سادت حالة من الجدل واللغلط الشديد حول وثيقة "منع العنف ضد النساء والفتيات" والتي صدرت عن الامم المتحدة في الدورة ال57 للجنة والتى انعقدت في شهر مارس الماضي.

حيث اصدرت جماعة الإخوان المسلمين، بيان شديد اللهجة وشنت فيه هجوما عنيفا ضد الوثيقة، وزعمت أنها تنص على منح الفتاة كل الحرية الجنسية، وحرية اختيار جنسها وحرية اختيار جنس الشريك – أى تختار أن تكون علاقتها الجنسية طبيعية أو شاذة – كما أدعت أنها تنص على توفير وسائل منع الحمل للمراهقات وتدريبهن على استخدامها مع إباحة الإجهاض للتخلص من الحمل، كما ادعت أنها تنص على إعطاء الشواذ كافة الحقوق وحمايتهم واحترامهم، وأيضاً حماية العاملات فى البغاء والتساوى فى الميراث بالإضافة إلى أمور أخرى.

كما أدان حزب البناء والتنمية الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة وأكدَ هشام النجار عضو اللجنة الإعلامية بالحزب، أن الوثيقة تتضمن بنوداً خطيرة من شأنها تفكيك بنيان الأسرة المصرية وتمزيق نسيجها.

كما اعتبر اللواء عادل عفيفى، عضو لجنة حقوق الانسان بمجلس الشوري، أن هذه وثيقة "ردة على الإسلام".

كما انتقدت الدعوة السلفية وثيقة إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ووصفتها بالـ"فاسدة".

وقد طالبت توصيات وثيقة منع العنف ضد المرأة التى وردت فى التقرير بإتباع منهج منظم ومتكامل لمنع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والدفاع عن حقوقهن بما يتواءم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة، كما طالبت بإدماج إستراتيجيات الوقاية فى إطار سياسات وبرامج متصلة بالصحة العامة تكون أوسع نطاقا، وتشمل الصحة الإنجابية وغيرها.

ودعت التوصيات إلى العمل من أجل التوصل إلى التصديق العالمى على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وسحب جميع التحفظات على الاتفاقية، والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها؛ واستعراض أو تنقيح أو تعديل أو إلغاء القوانين والسياسات التى تتضمن احكاما ضد النساء والفتيات.

وقد اتفقت لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة علي إعلان غير ملزم ينص علي مكافحة العنف ضد النساء ويؤكد الاعلان أن المرأة في جميع أنحاء العالم تستحق نفس حقوق الرجل. وقد تحفظت دول بينها إسلامية وعربية علي هذا الإعلان لكنها لم تعرقله.وقد وافقت مصر علي الوثيقة بعد اشتراط أن يتم تنفيذها طبقا للتشريعات والقوانين الخاصة بكل دولة علي حدة مع مراعاة التقاليد الخاصة بكل مجتمع.

2.إنشاء وحدة لمواجهة العنف ضد المرأة في اقسام الشرطة

حيث اصدرت وزارة الداخلية قرار بإنشاء وحدة خاصة في أقسام الشرطة لمواجهة العنف ضد النساء معنية بالبحث والتحقيق في قضايا التحرش والضرب وجميع أشكال العنف الممارس ضد المرأة المصرية.

ويأتى هذا القرار استجابة لمطالب حملة شارع آمن للجميع والتى بدأها المركز عام 2005 لمحاربة التحرش الجنسى فى مصر، وذلك على المستوى القانونى حيث أكد على :

ضرورة أن يتم إنشاء وحدة خاصة بجرائم العنف ضد المرأة والتحرش الجنسى تتلقى البلاغات مع احترام خصوصية المبلغة، لتشجيع المرأة على التفاعل مع الجهات الأمنية للحد من التحرش , على ان تتضمن مشاركة مدنية حقوقية لمتابعة عمل أقسام الشرطة في التعامل مع بلاغات ووقائع التحرش المختلفة وتطوير الشراكة بين هذه كافة الأطراف المعنية.

القسم الرابع: بعض جهود المركز المصري لحقوق المرأة

1. قامت العديد من المنظمات المجتمع المدني والقوي السياسية بارسال مقترحات لتعديل الدستور المعطل، إلي لجنة العشرة لتعديل الدستور.

وقد ارسل المركز المصري لحقوق المرأة مقترح بعنوان"*المبادئ الأساسية لضمان حقوق المرأة فى الدستور*" كمحاولة لضمان حقوق المرأة المصرية في الدستور الجديد سواء من حيث الصياغة او من حيث المواد وضرورة ان تكون واضحة وصريحة ولا تحمل اكثر من معني، وملخص ما جاء بهذا المقترح هو:

- **الديباجة**

لكي نضمن المساواة بين المرأة والرجل لابد ان يكون ذلك بنصوص دستورية واضحة ويبدأ ذلك من ديباجة الدستور حيث لابد من ان يتخلل اشارات واضحة لإرساء مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وان تكون العبارات موجهة إلي الرجال والنساء بدلا من الاشارات الغامضة في كلمة الاشخاص او المواطنين، ومن افضل الدساتير التي تعد نموذجا في الديباجة التي تحمل المساواة بين المرأة والرجل هو الدستور الرواندي.

- **مبدأ عدم التمييز**

لابد من صياغة مبدأ عدم التمييز بنصوص واضحة وتفصيلية حتي يضيق المجال امام التفسير امام المحكمة، فلابد من صياغتها بمنتهي الدقة والتفصيل والتحديد، ومن افضل الدساتير التي تحدثت بدقة عن مبدأ عدم التمييز الدستور المغربي و جنوب افريقيا ورواندا.

- **مبدأ المساواة امام القانون**

افضل صياغة للنص الخاص بالمساواة بين امام القانون هل تلك الصياغة " الرجال والنساء متساوون امام القانون" فهي لا تترك مجالا لتشكيك او حتي التفسير في اتجاة يخالف حقوق المرأة. ومن افضل الدساتير التي تحدثت عن مبدأ المساواة امام القانون هو الدستور العراقي والكولومبي.

- **المشاركة السياسية**

لابد من وجود نص دستوري صريح بوجود كوتة للمرأة في كافة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وكافة المناصب العليا في الدولة لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثليها العادل بصرف الصرف عن النظام الانتخابي التي تجري به الانتخابات. ومن افضل الدساتير في هذ المجال الدستور الافغاني والاوغندي و والعراقي.

- **الحق في الاجر المتساوي عن العمل**

لابد من وجود مادة صريحة للتأكيد علي حق المرأة في الاجر المتساوي لنفس العمل الذي يقوم به الرجل، ومن افضل الدساتير التي تحدثت عن ذلك الدستور الاوغندي.

واخيرا هناك بعض المبادئ الهامة التي يجب مراعاتها في الدستور وهي:

1) ان لفظ الرجل والمرأة اكثر دقة، كما انه يؤكد علي مراعاة المساواة بين كل من الرجل والمرأة.
2) يجب بكل السبل مراعاة الاستخدام المحدود للضمير له لان حتي وان كان البعض يري ان علم اللغة يؤكد علي ان هذه الاشارة تشمل الرجل والمرأة الا انه بطريقة او باخري فأن تأثيرها الاجتماعي والثقافي يعطي الفرصة للتوسع في التفسير من قبل المحكمة في اتجاه التمييز علي اساس الجنس.
3) ضرورة النص علي معالجة التشوهات الثقافية والتشريعية التي تميز ضد المرأة والتي توارثت لاجيال مثال النص علي ان تمثل علي الاقل بنسبة 30% علي الاقل في كل مواقع صنع القرار والمجالس المنتخبة مثل البرلمان والمجالس المحلية ومجالس النقابات والاتحادات وغيرها.
4) النص علي بعض التدابير والاجراءات الايجابية التي يجب ان تتخذ من قبل الحكومة لتدعيم وتأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات.
5) ضرورة النص علي الحق في المأوي والمسكن فهذا النص هام جدا للنساء اللاتي يجدن انفسهن بلا مسكن او بلا مأوي بعد غياب العائل سواء بالطلاق او الوفاة او الهجر.
6) النص صراحة علي علي تجريم التمييز بين الرجل والمرأة

2. وبعد تشكيل لجنة الخمسين وقيامها بعملها، كانت هناك العديد من جلسات الحوار المجتمعي التي تستمع فيها لمقترحات الحضور، وكان من بينها جلسات خاصة للمنظمات النسائية والحركات النسائية لسماع مقترحاتهن، وقد حضر المركز المصري احدي هذه الجلسات مع تحالف المنظمات النسوية وتركزت المقترحات المقدمة فيما يلي:

- ضرورة وجود كوتة نسائية

بنص دستوري لا تقل عن 30% من البرلمان، حيث ان هناك 97 دولة علي مستوي العالم تطبق الكوتة، وحتي الدول العربية العديد منها تطبق الكوتة مثل تونس والاردن والسعودية ولبنان والسودان والعراق، والكوتة طبقت في مصر من قبل اعوام 1979- 1984-2010 وشهد البرلمان في هذه الدورات ارتفاع نسبة التمثيل النسائي نتيجة للتطبيق الكوتة.

ولابد من تطبيق الكوتة في اي نظام انتخابي يتم اخذ به فلو تم الاخذ بالنظام الفردي تزيد الدوائر الانتخابية مقعد حيث تكون مقعد للعمال او الفلاحين ومقعد للفئات ومقعد للمرأة

اما اذا كان النظام الانتخابي بالقوائم تكون القوائم بالتبادل رجل امرأة رجل امرأة او امرأة رجل امرأة رجل.

- ضرورة وجود نص يلزم الاحزاب السياسية علي ترشيح النساء مع تحديد مكانة المرأة علي قائمة الحزب، وعدم ترك الامر لهوي كل حزب فتلجأ الاحزاب إلي وضع المرأة في نهاية القائمة الانتخابية كما حدث في انتخابات 2011.
- ضرورة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ، حيث انها شديدة الاتساع الامر الذي يعوق نجاح النساء المرشحات.
- لابد من استبدال الكلمات الفضفاضة مثل تحرص الدولة وتولي الدولة بكلمات ملزمة مثل تلتزم الدولة.
- حذف كلمة بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية في المادة 10 لان المادة الثانية كافية.
- تجريم كافة اشكال العنف المرأة بمادة واضحة وصريحة.

- تجريم الاتجار بالبشر.
- تجريم التمييز ضد المرأة في العمل والصحة.
- التمثيل العادل للمرأة في كافة الوظائف القيادية في الدولة.
- التمثيل العادل للمرأة في كافة الاجهزة المنتخبة والمعينة بالدولة.
- عدم احتجاز زوجة اي متهم او اخته او والدته لاجباره علي تسليم نفسه لان ذلك تعدي علي النساء دون اي مبرر.
- التزام الدولة برعاية المرأة المعيلة والمطلقة والارملة والتي لم تتزوج وتوفير مسكن ملائم لهن.
- يجب ان تكون هناك مادة تلزم البرلمان الا يمثل بداخله اي فصيل باكثر من الثلثين
- ضرورة إلغاء المادة 219 وإلغاء مجلس الشوري

القسم الخامس : توصيات التقرير (النظر الي المستقبل)

يشكل الدستور الجديد نقلة نوعية تستلزم جهود عديدة لتحويل نصوصة الى واقع معاش وحقوق تتمتع بممارستها المرأة المصرية وتستفيد الدولة المصرية من قدرات نصف سكانها , وذلك بالعمل على عدة مستويات

على المستوى السياسي

- التأكيد على أن يضمن النظام الانتخابي ألا يقل تمثيل المرأة عن 35 % علي القوائم او الفردى فى كافة المجالس المنتخبة لضمان تمثيل المرأة حسب الكفاءة .
- تمكين النساء في الأحزاب ولا يقتصر علي لجنة أو أمانة أو منصب وان تعمل الأحزاب على مشاركة حقيقية فعلية في كافة المستويات الحزبية وأتخاذ الأجراءات لإلزام الأحزاب بترشيح النساء ،علي أن يقدم كل حزب ما لايقل عن 35% من عضويته مرشحات للمجالس المنتخبة
- دعم القيادات الشابة الراغبات في المشاركة فى الأنتخابات وتدريبهن .

علي المستوي الاقتصادي

- دراسة وتقييم مساهمة النساء فى الأقتصاد وسوق العمل الرسمى وغير الرسمى , وتقييم مساهمة المرأة ربة المنزل فى الاقتصاد وتوفير التأمين الصحي والأجتماعى لها
- ضرورة التأكيد على واتخاذ الأجراءات اللازمة لضمان تولى المرأة جميع المناصب إعمالا بمبدأ المواطنة والمشاركة المتساوية علي أساس الكفاءة و المهنية
- الغاء التمييز ضد المرأة فى سوق العمل والتأكيد على توفير فرص العمل والتدريب على قاعدة المساوة
- الاهتمام بالمرأة المعيلة و تمكينها عن طريق المشروعات الصغيرة مع مراعاة المساواة في الإعفاءات الضريبية بينها وبين الرجل
- توفير الخدمات الاجتماعية الداعمة للمرأة العاملة مثل دور الحضانة الجيدة حماية الدور الإنجابي للمرأة العاملة

علي المستوي التعليمى

- تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها
- وجود النساء في مواقع صنع القرار علي مستوي وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم
- الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات علي المتسربين من التعليم .
- ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد علي النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام .
- ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي .

علي المستوي القانوني:

- تنقية القوانين من كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء
- تعديل قانون الأسرة و الأحوال الشخصية لتسق مع مبادئ العدالة والمساواة فى الشريعة الأسلامية , و تكون المسئولية القررات المشتركة هى القاعدة الحاكمة فى العلاقات الزوجية
- الاهتمام بتفعيل القوانين وسريانها على جميع أفراد وفئات الشعب إعمالا لمنطق المساواة أمام القانون في مجتمع ديمقراطي وإنهاء فكرة المحسوبية والوساطة.
- تشديد العقوبات علي جرائم العنف بكافة أشكاله ولا سيما الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف الأسرى
- إصلاح محكمة الأسرة

علي المستوي الإعلامى :

- وضع استراتيجية عمل لقضايا المرأة تعمل علي تغيير الثقافة التمييزية و النظرة الدونية للمرأة في الإعلام وفي المجتمع وتحسين صورة المرأة في الإعلام و الدراما والأعمال الفنية المختلفة.
- البعد عن الصورة النمطية المرأة والإهتمام برسم صورة المرأة الحقيقية و تأكيد وجودهن كخبيرات سياسيات أو قانونيات لتأكيد صورة المرأة الذهنية لدي المشاهد بأنها مشاركة وموجودة.
- تفعيل دور الإعلام بنشر قضايا النساء وإبراز دورها في الثورات المختلفة مثل ثورة الجزائر وفرنسا وبناء المانيا بعد هزيمتها في الحرب.
- ضرورة التعاون مع الإعلام، العمل ومده بالمعلومات , بمعني الشراكة وليس فقط مراقبة ما يقدم .

- تكوين شراكة بين منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام

على المستوى الديني.

- التأكيد على دور الخطاب الديني العصري الذي يخاطب المعاملات والأخلاق والعلاقات الاجتماعية الذى يرسخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان واحترام الاختلاف
- نشر وتدعيم القيم والأخلاق الدينية الإيجابية القائمة على احترام الأخر في المجتمع.
- أصلاح الخطاب الدينى المتعلق بالمرأة

علي مستوي أوضاع المصريات في الخارج :

- تفعيل دور السفارات و القنصليات لحماية المصريين فى الخارج لاسيما النساء
- تأهيل النساء العاملات قبل السفر و التأكد من خروجهن بعقود وفى ظروف عمل أمنة .